



البنك المركزي العراقي  
قسم الاستقرار النقدي و المالي



# تقرير الإنذار المبكر للقطاع المصرفي

العدد

الخامس عشر

الفصل الأول

2021

تقرير الإنذار المبكر للقطاع المصرفي

(الفصل الأول - 2021)

**Early Warning Report for the Banking Sector**

**(The First Quarter – 2021)**

البنك المركزي العراقي

2021

العدد الخامس عشر

**البنك المركزي العراقي – 2021**

**تقرير الإنذار المبكر القطاع المصرفي - الفصل الأول 2021**

**البنك المركزي – شارع الرشيد – بغداد – العراق**

**هاتف: 8165171**

**ص. ب: 64**

**فاكس: 0096418166802**

**البريد الإلكتروني: [cbi@cbi.iq](mailto:cbi@cbi.iq)**

## المحتويات

| الموضوع                                                             | الصفحة         |
|---------------------------------------------------------------------|----------------|
| <b>المقدمة</b>                                                      | <b>1 - 2</b>   |
| <b>الفصل الأول/ تحليل مؤشرات استقرار قيمة العملة</b>                | <b>3 - 9</b>   |
| أولاً/ مؤشر ضغط سوق الصرف الأجنبي                                   | 3 - 5          |
| ثانياً/ كفاية الاحتياطيات                                           | 5 - 7          |
| 1- نسبة الاحتياطيات الأجنبية إلى عرض النقد بالمعنى الواسع ( $M_2$ ) | 5 - 6          |
| 2- معدل نمو نسبة الاحتياطيات الأجنبية إلى عرض النقد ( $M_2$ )       | 6 - 7          |
| ثالثاً/ التغير في معدلات أسعار الفائدة                              | 7 - 9          |
| 1-أسعار الفائدة قصيرة الأجل على الودائع                             | 7 - 8          |
| 2-سعر الفائدة الحقيقي                                               | 8 - 9          |
| <b>الفصل الثاني / تحليل مؤشرات أداء المصارف</b>                     | <b>10 - 31</b> |
| 1- قروض البنك المركزي / إجمالي مطلوبات المصارف                      | 10             |
| 2- الودائع المصرفية / $M_2$                                         | 11 - 12        |
| 3-إجمالي الائتمان النقدي /إجمالي الودائع                            | 13 - 15        |
| 4-المضاعف النقدي                                                    | 15 - 16        |
| 5-ربحية المصارف                                                     | 16 - 17        |
| 6- ربحية المصارف الخاصة من نافذة بيع العملة الأجنبية                | 17 - 20        |
| 7-القروض المتعثرة/ إجمالي الائتمان النقدي                           | 21 - 22        |
| 8-القروض المتعثرة/ إجمالي الودائع                                   | 23 - 24        |
| 9-القروض المتعثرة/ إجمالي الأصول                                    | 24 - 26        |
| 10-التوزيع القطاعي للديون المتعثرة                                  | 26 - 28        |
| 11-صافي الموجودات الأجنبية / رأس مال المصارف                        | 28 - 30        |
| 12- فجوة الائتمان للناتج                                            | 30 - 31        |
| <b>الفصل الثالث / تحليل مؤشرات أداء الاقتصاد الكلي</b>              | <b>32 - 34</b> |
| أولاً/ معدل التضخم                                                  | 32 - 33        |
| ثانياً/ فائض أو عجز الموازنة العامة إلى GDP                         | 33 - 34        |
| ثالثاً/ معدل التغير في الناتج المحلي الإجمالي GDP                   | 34             |

## قائمة الأشكال

| الصفحة | الموضوع                                                                                    | التسلسل |
|--------|--------------------------------------------------------------------------------------------|---------|
| 3      | مؤشر ضغط سوق الصرف الأجنبي (EMP)                                                           | 1       |
| 5      | قيمة العملة المحلية ومؤشر ضغط سوق الصرف الأجنبي (EMP)                                      | 2       |
| 6      | نسبة الاحتياطيات الأجنبية إلى ( $M_2$ )                                                    | 3       |
| 6      | معدل نمو نسبة الاحتياطيات الأجنبية إلى عرض النقد الواسع ( $M_2$ )                          | 4       |
| 7      | معدل سعر الفائدة وقيمة الدينار ومجموع الودائع طويلة الأجل                                  | 5       |
| 8      | معدل سعر الفائدة الإسمي، ومعدل سعر الفائدة الحقيقي ومعدل التضخم                            | 6       |
| 9      | الفجوة بين سعر صرف السوق و سعر صرف نافذة بيع العملة                                        | 7       |
| 11     | نسبة الودائع المصرفية و النقد في التداول إلى ( $M_2$ )                                     | 8       |
| 12     | نسبة الودائع الثابتة وودائع التوفير والودائع الجارية إلى إجمالي الودائع لدى المصارف        | 9       |
| 13     | نسبة إجمالي الائتمان النقدي إلى إجمالي الودائع                                             | 10      |
| 14     | نسبة إجمالي الائتمان النقدي إلى إجمالي الودائع لكل من المصارف العامة والمصارف الخاصة       | 11      |
| 15     | نسبة العملة في التداول إلى الودائع الجارية والمضاعف النقدي                                 | 12      |
| 17     | العائد على حقوق الملكية والعائد على الموجودات لدى المصارف العاملة                          | 13      |
| 18     | العائد على حقوق الملكية والعائد على الموجودات للمصارف الخاصة من نافذة بيع العملة           | 14      |
| 19     | صافي الدخل من الفائدة وصافي الدخل من غير الفائدة لدى المصارف الخاصة                        | 15      |
| 20     | العائد على حقوق الملكية والعائد على الموجودات للمصارف الخاصة                               | 16      |
| 21     | نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الائتمان النقدي                                            | 17      |
| 22     | نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الائتمان النقدي لدى كل من المصارف الحكومية والمصارف الخاصة | 18      |
| 23     | نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الودائع                                                    | 19      |
| 24     | نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الودائع لدى المصارف الخاصة والمصارف العامة                 | 20      |
| 25     | نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الأصول                                                     | 21      |
| 26     | نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الأصول لدى المصارف الحكومية والمصارف الخاصة                | 22      |
| 27     | نسبة الديون المتعثرة لكل قطاع من القطاعات الحقيقية لعام 2020                               | 23      |

|    |                                                              |    |
|----|--------------------------------------------------------------|----|
| 28 | نسبة الائتمان النقدي لكل قطاع من القطاعات الحقيقية لعام 2020 | 24 |
| 29 | رأس مال المصارف التجارية وصافي الموجودات الأجنبية لديها      | 25 |
| 30 | فجوة الائتمان إلى الناتج المحلي الإجمالي                     | 26 |
| 33 | سعر الفائدة الحقيقي ومعدل التضخم                             | 27 |
| 33 | نسبة فائض أو عجز الموازنة إلى الناتج المحلي الإجمالي         | 28 |
| 34 | معدل التغير في الناتج المحلي الإجمالي                        | 29 |

## المقدمة :

من أجل تحديد الانحرافات التي تصيب الجهاز المصرفي، يصدر البنك المركزي العراقي تقرير الإنذار المبكر الذي يعد بمثابة مجسات يمكن من خلالها تحديد المشاكل التي يعاني منها الجهاز المصرفي، لذلك ومن أجل ضمان سلامة واستقرار الجهاز المصرفي العراقي وكما هو معمول به في أغلب البنوك المركزية العالمية فقد أصدر البنك المركزي تقرير الإنذار المبكر للجهاز المصرفي المكون من مجموعة المؤشرات التي تتناسب مع طبيعة الاقتصاد العراقي ونوعية البيانات المتوفرة فيه والتدخل في الوقت المناسب لتقليل احتمال حدوث الأزمات المصرفية بشكل عام ، كما إنه يعمل على تقليل تكاليف معالجة آثار تلك الأزمات.

يشتمل هذا التقرير على ثلاثة فصول تغطي العديد من المؤشرات التي تفسر استقرار قيمة العملة المحلية وأداء الجهاز المصرفي وتحليل بعض متغيرات الاقتصاد الكلي، متضمناً في فصله الأول تحليل مؤشرات استقرار قيمة العملة التي تعكس صورة عن التطورات في قيمة العملة وتحديد أهم العوامل المؤثرة بها، حيث شهد مؤشر ضغط سوق الصرف الأجنبي (EMPI) ارتفاعاً بدءاً من الشهر الاخير من عام 2020، وعليه فقد كان هناك ارتفاع على مرحلتين الأولى تبدأ عندما انخفضت قيمة العملة إلى (1351) ديناراً للدولار الواحد في نهاية عام 2020، إذ يلحظ ارتفاع في مؤشر ضغط سوق الصرف الأجنبي ليصل إلى (6.1) ثم الارتفاع الثاني في بداية عام 2021 وتحديداً في الشهر الأول حيث انخفضت قيمة العملة إلى (1461) ديناراً للدولار الواحد، مما أدى إلى ارتفاع مؤشر ضغط سوق الصرف الأجنبي إلى (3.2)، كما إن نسبة الاحتياطيات الأجنبية إلى عرض النقد الواسع في ازدياد حيث ارتفعت إلى (66.3%) في الفصل الأول من عام 2021 مقارنة بالفصل الأخير من عام 2020 أذ كانت (65.9).

أما الفصل الثاني فقد تضمن تحليل مؤشرات أداء المصارف، الذي من خلاله يمكن التعرف على مدى سلامة الجهاز المصرفي، فيُلحظ أنَّ نسبة إجمالي الائتمان النقدي إلى إجمالي الودائع

بلغت (58.7%) في الفصل الأول 2021 وهي لم تتجاوز النسبة المعيارية التي حددها البنك المركزي (75%)، كما إن هناك انخفاضاً في نسبة المضاعف النقدي للفصل الأول من عام 2021 مقارنة بنفس الفصل من عام 2020 ليصل إلى (1.29%) بعد أن كانت (1.38%) في الفصل السابق، وأيضاً فإن هناك انخفاضاً في نسبة العائد على الموجودات والعائد على حقوق الملكية أيضاً إذ انخفض العائد على الموجودات في الفصل الأول من عام 2021 إلى (0.19%) بعد أن كان (0.25%) للفصل نفسه من عام 2020، أما نسبة للعائد على حقوق الملكية فقد شهدت انخفاضاً أيضاً من (2%) في الفصل الأول لعام 2020 إلى (1.54%) للفصل نفسه من عام 2021.

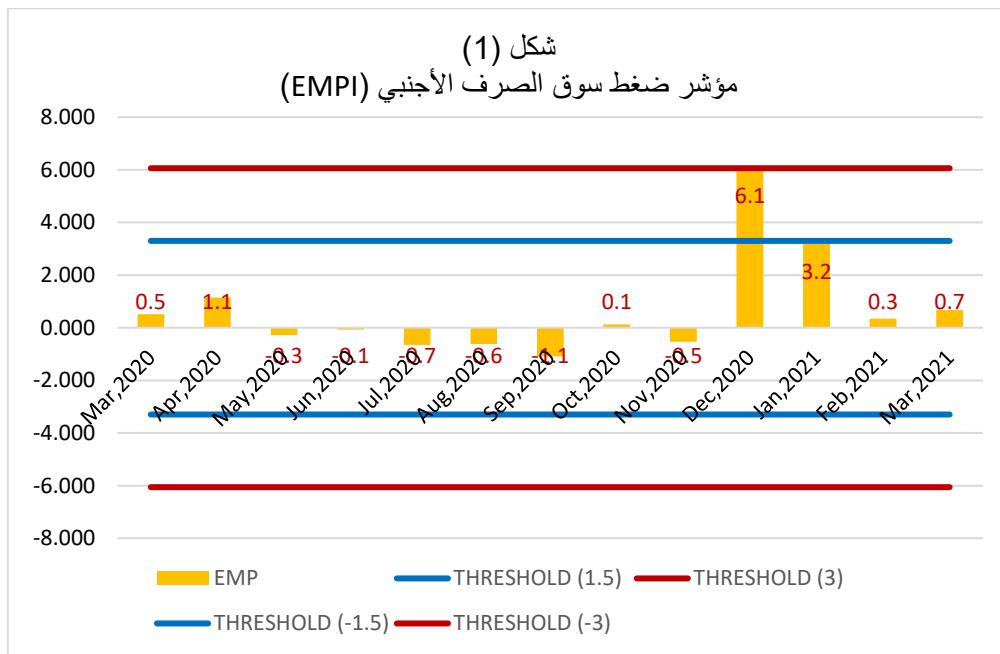
وبالنسبة للفصل الثالث فإنه يتضمن تحليل بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي التي من شأنها أن تؤثر في عمل الجهاز المصرفي، ومن خلال تحليل هذه المؤشرات تبين أن أسعار المستهلك سجلت ارتفاعاً خلال الفصل الأول من عام 2021 ليبلغ (110.3%) مقارنة بذات الفصل من عام 2020 مُسجلاً (105.8%) أي بمقدار تغير (4.3%) والذي يمثل معدل التضخم السنوي، إذ كان لانخفاض قيمة العملة المحلية أمام الدولار دور في ارتفاع المستوى العام للأسعار، إن الموازنة العامة للدولة حققت عجزاً في الفصل الأول من عام 2021 ليبلغ (0.2- % ) ، اذ بلغ إجمالي العجز في الموازنة أكثر من (131) مليار دينار، أما بالنسبة إلى حوالات الخزينة لدى المصارف التجارية فقد انخفضت إلى (8.7%) في الفصل الأول عام 2021 بعدما كانت (30.6%) خلال ذات الفصل عام 2020، وقد سجل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في العراق ارتفاعاً ملحوظاً خلال الفصل الأول من عام 2021.

## الفصل الأول

### تحليل مؤشرات استقرار قيمة العملة

#### 1- مؤشر ضغط سوق الصرف الأجنبي<sup>1</sup>:

يعمل البنك المركزي العراقي لاستقرار قيمة العملة المحلية (الدينار) وذلك من خلال الاحتفاظ باحتياطيات أجنبية كافية يمكن من خلالها المحافظة على استقرار قيمة العملة، إذ يقوم البنك المركزي بخفض قيمة الدينار من أجل الحفاظ على حجم احتياطيات أجنبية كافية ومناسبة لاستقرار قيمة العملة، حيث انخفضت قيمة الدينار العراقي خلال الفصل الأول من عام 2021 إلى (1461) دينار للدولار الواحد مما أدى إلى ارتفاع مؤشر ضغط سوق الصرف الأجنبي بسبب انخفاض قيمة العملة المحلية، وهذا ما يوضحه الشكل (1):

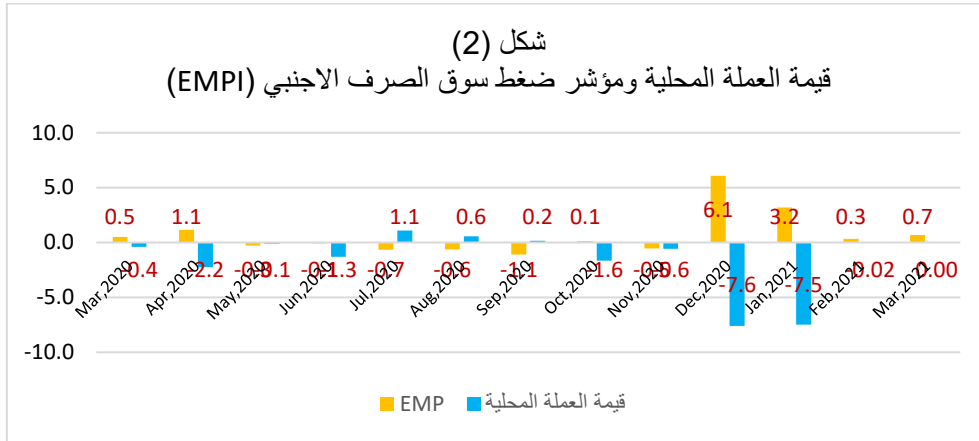


<sup>1</sup> للمزيد أنظر :

-البنك المركزي العراقي، تقرير الإنذار المبكر 2020، العدد 14، ص3

يتبين من الشكل (1) إن هناك ارتفاعاً في مؤشر ضغط سوق الصرف الأجنبي بدءاً من الشهر الأخير من عام 2020، إذ كان هناك ارتفاع على مرحلتين الأولى بدأت عندما انخفضت قيمة العملة إلى (1351) ديناراً للدولار الواحد في نهاية سنة 2020 إذ يلحظ ارتفاع في مؤشر ضغط سوق الصرف الأجنبي ليصل إلى (6.1) ثم الارتفاع الثاني في بداية سنة 2021 وتحديداً في الشهر الأول حيث انخفضت قيمة العملة إلى (1461) ديناراً للدولار الواحد، مما أدى إلى ارتفاع مؤشر ضغط سوق الصرف الأجنبي إلى (3.2)، ثم كان هناك استقرار في قيمة العملة المحلية أمام الدولار عند (1461) إلى نهاية الفصل الأول من عام 2021، إن البنك المركزي العراقي بتخفيضه لقيمة العملة المحلية إنما كان الهدف هو الحفاظ على ديمومة واستمرارية الاحتياطات الأجنبية عند مستوى يمكن من خلاله ضمان عدم انهيار العملة المحلية، لاسيما وأن الاقتصاد العراقي يعتمد على الإيرادات النفطية بوصفها مصدراً للعملة الأجنبية بسبب رعية الاقتصاد وهو يعتمد على الاستيراد لسد غالبية احتياجاته المحلية من السلع، مما يجعل السلع المستوردة أغلى نسبياً مما كانت عليه، لكن في المقابل هو تشجيع لزيادة الإنتاج المحلي من السلع وبسعر أقل من المستورد، كما وأن هذا التخفيض في قيمة العملة المحلية ساعد على زيادة صافي الموجودات الأجنبية لدى البنك المركزي بنسبة (7.2%) في نهاية الفصل الأول 2021 مقارنة بالفصل نفسه من عام 2020، إن قرار خفض قيمة العملة المحلية من البنك المركزي جاء للمحافظة على الاحتياطات الأجنبية تشجيعاً للإنتاج الوطني.

والجدير بالذكر إن قيمة العملة المحلية تتناسب عكسياً مع مؤشر ضغط صرف السوق الأجنبي، والشكل (2) يوضح ذلك:

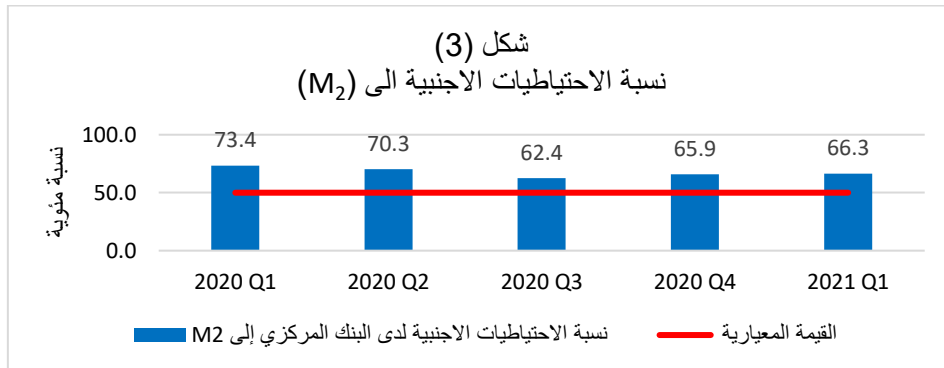


يتبين من الشكل (2) إن هناك انخفاضاً في قيمة العملة المحلية بنسبة (7.6) أدى إلى ارتفاع مؤشر ضغط صرف السوق إلى (6.1) في نهاية عام 2020 ثم عند استقرار قيمة العملة في نهاية الفصل الأول من عام 2021 يلاحظ أن مؤشر ضغط سوق الصرف الأجنبي قد استقر عند (0.7)، لذلك فإن هذا المؤشر يتناسب عكسياً مع قيمة العملة المحلية.

## ثانياً/ كفاية الاحتياطيات:

### 1- نسبة الاحتياطيات الأجنبية إلى عرض النقد بالمعنى الواسع ( $M_2$ ):

تمثل الاحتياطيات الأجنبية جانباً مهماً في موجودات البنك المركزي، والتي يمكن من خلال هذه الاحتياطيات المحافظة على قيمة العملة المحلية المصدرة، والتي تشكل جزءاً مهماً من جانب المطلوبات في ميزانية البنك المركزي، وعليه فإن البنك المركزي يجب أن يحافظ على نسبة مستقرة من الاحتياطيات الأجنبية التي تكون قيمة العملة المحلية مرتبطة بها، لذلك كان هناك قرار من البنك المركزي بتخفيض قيمة العملة المحلية أمام العملات الأجنبية من أجل رفع حجم الاحتياطي الأجنبي الذي من المفترض أن لا يتجاوز القيمة المعيارية نسبة إلى ( $M_2$ ) وهي (50%)، إن هذا القرار أتى ثماره بعد أن ارتفعت نسبة الاحتياطيات الأجنبية بالنسبة لـ ( $M_2$ ) إلى (66%)، والشكل (3) يوضح هذه النسبة:

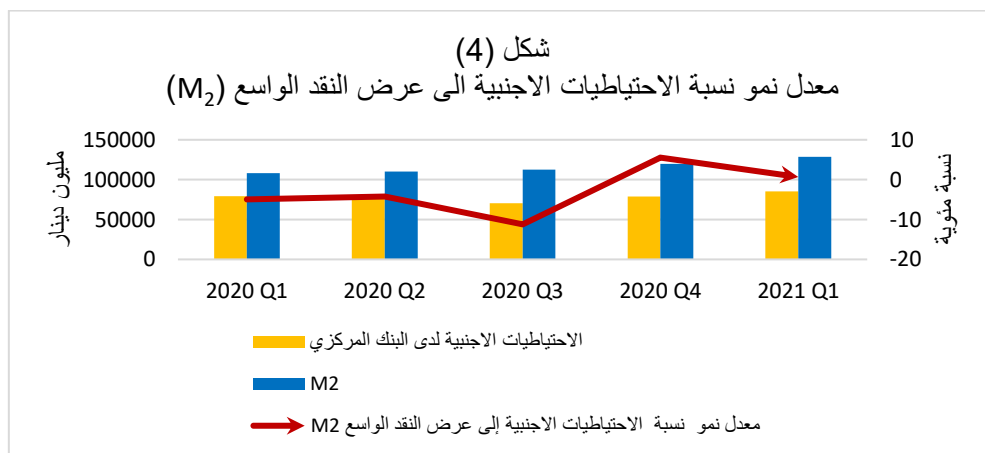


المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الإحصائي والاقتصادي.

يوضح الشكل (3) أن نسبة الاحتياطيات الأجنبية إلى عرض النقد الواسع في ازدياد حيث ارتفعت إلى (66.3%) في الفصل الأول من عام 2021 مقارنة بالفصل الأخير من عام 2020 إذ كانت (65.9)، ولكنها لم تصل إلى مستوى الفصل الأول من عام 2020 (73.4) ولكنها في الفصل الأخير من عام 2020 و الفصل الأول من عام 2021 بارتفاع مستمر.

## 2- معدل نمو نسبة الاحتياطيات الأجنبية إلى عرض النقد (M<sub>2</sub>):

يبين هذا المؤشر معدل نمو الاحتياطيات الأجنبية و الشكل (4) يوضح هذه النسبة:



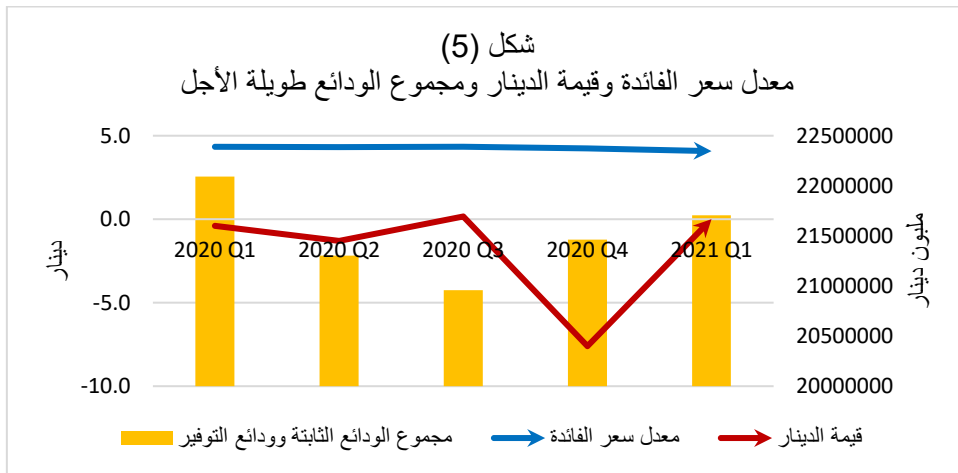
المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الإحصائي والاقتصادي.

يُلاحظ من الشكل (4) إن هناك ارتفاعاً في نسبة نمو الاحتياطيات الأجنبية إلى (M<sub>2</sub>) خلال الفصل الأول من عام 2021 بلغ (0.6%) قياساً إلى الفصل السابق، بعدما سجلت هذه النسبة ارتفاعاً ملحوظاً خلال الفصل الرابع من عام 2020 بلغت (5.5%) قياساً إلى الفصل الثالث من عام 2020، وهذا الأمر يعود إلى قرار البنك المركزي بتخفيض قيمة العملة وزيادة قيمة الاحتياطيات الأجنبية لديه.

### ثالثاً / التغير في معدلات أسعار الفائدة

#### 1- أسعار الفائدة قصيرة الأجل على الودائع<sup>(1)</sup>:

يُعد سعر الفائدة أحد الأدوات التي من الممكن أن تستخدمها السلطة النقدية في تنفيذ اتجاهاتها النقدية التي ترغب بها وحسب الوضع الاقتصادي الراهن في أي اقتصاد، لذلك يمكن من خلال هذا المؤشر التعرف على أثر سعر الفائدة على قيمة العملة وعلى الودائع الطويلة الأجل، والشكل رقم (5) يوضح ذلك:



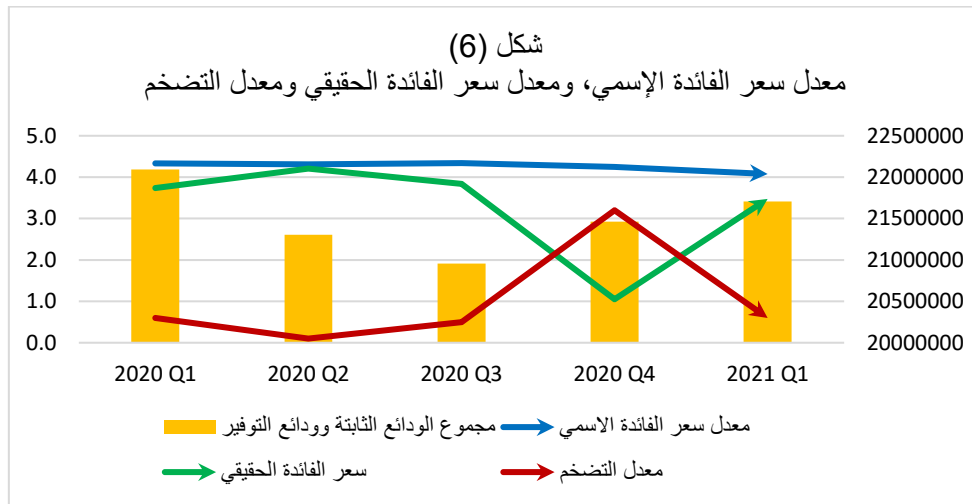
المصدر : البنك المركزي العراقي ، الموقع الاحصائي والاقتصادي.

1 - شملت أسعار الفائدة على الودائع لمدة ستة أشهر، والودائع لمدة سنة وودائع التوفير.

يتبين من الشكل (5) أن هناك انخفاضاً طفيفاً في معدل سعر الفائدة وصل إلى (4.1) دينار في الفصل الأول من عام 2021 بعد أن كان (4.2) دينار في الفصل الأخير من عام 2020، كما وإن الانخفاض في قيمة الدينار العراقي مازال مستمراً إذ وصل إلى (-0.005) خلال الفصل الأول من عام 2021 بعدما وصل الانخفاض إلى (-7.6%) خلال الفصل الرابع عام 2020 مقارنة بالفصول السابقة مع ارتفاع في الودائع طويلة الأجل، مما يعني إن أسعار الفائدة في العراق ليس لها تأثير كبير على حجم الودائع إذ أن التغير في حجم الودائع أو قيمة الدينار يعود إلى الظرف الذي يمر به البلد .

## 2-سعر الفائدة الحقيقي:

يعبر سعر الفائدة الحقيقي عن الفرق بين سعر الفائدة الاسمي ومعدل التضخم، والشكل (6) يوضح سعر الفائدة الاسمي والحقيقي ومعدل التضخم:



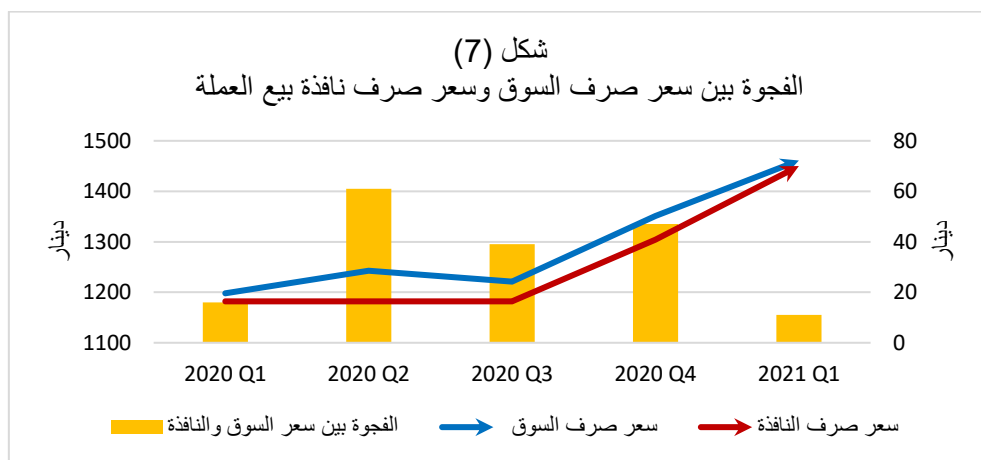
المصدر: -البنك المركزي العراقي، الموقع الإحصائي والاقتصادي.

-الجهاز المركزي للإحصاء، الرقم القياسي لأسعار المستهلك لشهر آذار 2021.

من الشكل (6) يتبين إن هناك ارتفاعاً ملحوظاً في سعر الفائدة الحقيقي ليصل إلى (3.5%) في الفصل الأول من عام 2021 بعدما كانت قيمته (1.1%) في نهاية عام 2020،

إن هذا الارتفاع في سعر الفائدة الحقيقي يعود إلى انخفاض معدل التضخم الذي وصل إلى (0.6%) خلال الفصل الأول من عام 2021، إذ إن سعر الفائدة الحقيقي يعمل على إزالة الآثار التضخمية من سعر الفائدة الاسمي فيعكس العائد الحقيقي على الودائع (الثابتة والتوفير) التي انخفضت خلال نفس المدة.

أما بالنسبة إلى قيمة الدينار فيلاحظ إن هناك فجوة بين سعر صرف السوق المتداول وسعر صرف نافذة بيع العملة، والشكل (7) يوضح ذلك:



المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الاحصائي والاقتصادي.

يوضح الشكل (7) الفجوة بين سعر صرف السوق وسعر صرف النافذة للدينار العراقي، ويلحظ أن هناك انخفاضاً في هذه الفجوة لتصل إلى (11) ديناراً خلال الفصل الأول من عام 2021 بعدما كانت (16) ديناراً مقارنة بنفس الفصل من عام 2020، إن انخفاض الفجوة بين سعر صرف السوق وسعر صرف النافذة يدل على استقرار قيمة العملة واستقرار الطلب عليها بوصفها مخزناً للقيمة، والجدير بالذكر إن سعر صرف الدينار أمام الدولار تراجع ليصل إلى (1461) ديناراً للدولار الواحد أثناء الفصل الأول من عام 2021 مقابل (1198) ديناراً للدولار الواحد أثناء الفصل نفسه من العام 2020.

## الفصل الثاني

### تحليل مؤشرات أداء المصارف

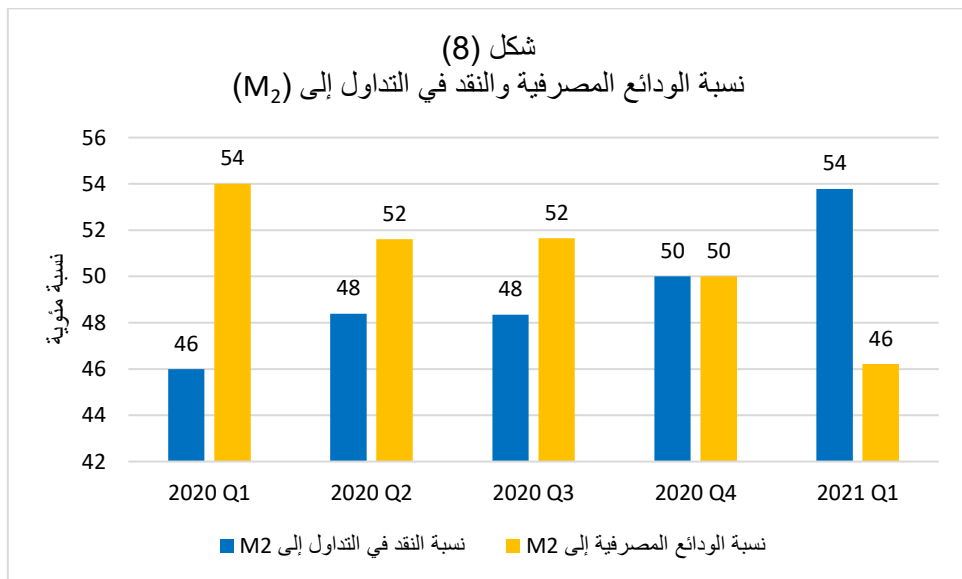
#### 1- قروض البنك المركزي / إجمالي مطلوبات المصارف :

يُعد البنك المركزي العراقي الملجأ الأخير الذي تلجأ إليه المصارف للإقراض في حال وجود تعثر مالي أو نقص في السيولة ، بحسب قانون البنك المركزي العراقي رقم (56) لعام 2004 والمادة (30) منه وفق الشروط القانونية، ولغرض مساعدة البنوك المتعثرة مالياً، فإن البنك المركزي يقوم بتقديم المساعدة المالية إلى المصارف التي تحتاج هذه المساعدة وهذا الأمر هو أحد الوظائف التي يمتاز بها البنك المركزي عن بقية المؤسسات المالية الأخرى بوصفه السلطة النقدية في أي بلد إذا توافرت الشروط المطلوبة في المصرف، ومن بين هذه الشروط أن يرى البنك المركزي إن المصرف مليء وإن الضمانات التي يقدمها مناسبة وإن طلب المعونة قائم على حاجته لتحسين السيولة، أو إذا كان هذا الدعم ضرورياً للحفاظ على استقرار النظام المالي أو يصدر وزير المالية ضماناً كتابياً للبنك المركزي العراقي نيابة عن الحكومة يضمن فيه سداد قيمة القرض.

إن ارتفاع نسبة المؤشر يعكس هشاشة القطاع المصرفي banking sector fragility وازدياد المخاطر على النظام المصرفي وسمعته كونها تعبر عن أزمة سيولة تعكس مقدار التعثر الذي يعاني منه القطاع المصرفي، ويلاحظ أن البنك المركزي العراقي لم يقدم قروضاً للمصارف العاملة أثناء الفصل الأول من عام 2021، وهذا لا يعني عدم وجود مصارف متعثرة لكن عدم تقديم المصارف التي لديها تعثر طلبات للحصول على قروض، أو عدم وجود قناعة من البنك المركزي لمنح هذه المصارف قروضاً لوجود متطلبات يجب أن تقدمها تلك المصارف من أجل السير بعملية المنح.

## 2- الودائع المصرفية / $M_2$ :

إن زيادة حجم الودائع لدى أي مصرف يمثل مؤشراً لدرجة الجمهور بالتوجه إلى ذلك المصرف نتيجة لعمله أو العروض المميزة التي تعمل على جذب الجمهور إليه، إذ تُعد الودائع المصرفية أحد أهم الموارد المالية الداخلة إلى المصرف والتي يقوم باستثمارها في نشاطاته المختلفة وكلما كانت هناك ثقة من الجمهور في المصارف العاملة، كان هناك استقرار نسبي في الظروف الاقتصادية حيث يكون هناك زيادة في هذا المؤشر أي يكون هنالك ارتفاع في حجم الودائع لدى المصارف العاملة، ويُقاس هذا المؤشر من طريق قسمة الودائع المصرفية على عرض النقد بالمعنى الواسع ويوضح الشكل (8) نسبة الودائع المصرفية إلى  $M_2$ :

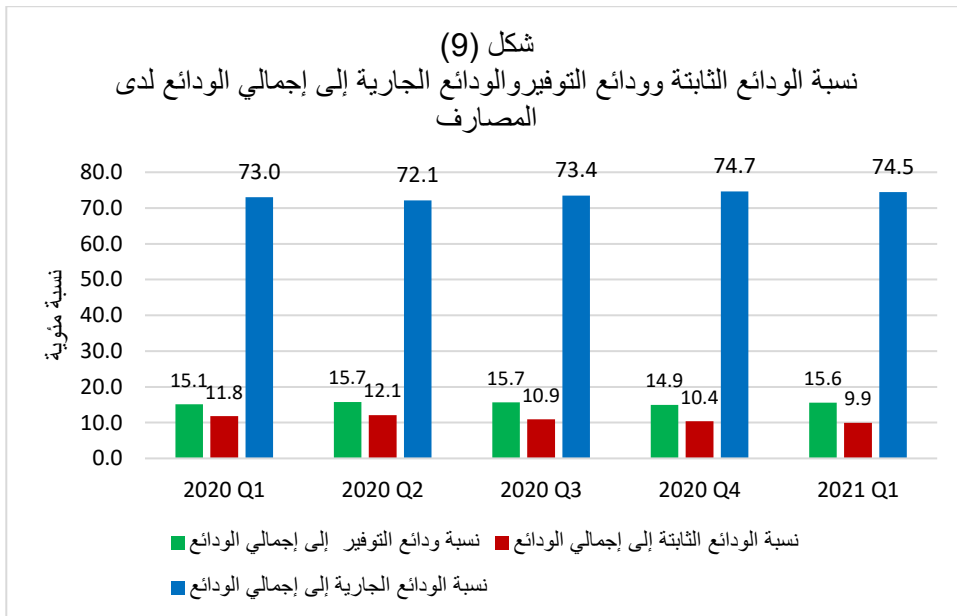


المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الإحصائي والاقتصادي.

أنخفض مؤشر نسبة الودائع إلى  $(M_2)$  لدى المصارف خلال الفصل الأول عام 2021 إلى (46%) بعدما كان (54%) للفصل نفسه من عام 2020، وفي المقابل ارتفع مؤشر نسبة النقد في التداول إلى  $M_2$  من (46%) في الفصل الأول من عام 2020 إلى (54%) للفصل نفسه من عام 2021، وهذا الانخفاض في نسبة الودائع إلى  $(M_2)$  يرجع إلى الوضع المربك الذي مر به البلد

من تغيير في سعر الصرف وخفض قيمة الدينار والمضاربة على العملة الأجنبية، ما دعا المودعين الى سحب جزء من ودائعهم وتحويلها الى دولار للمحافظة على قيمتها.

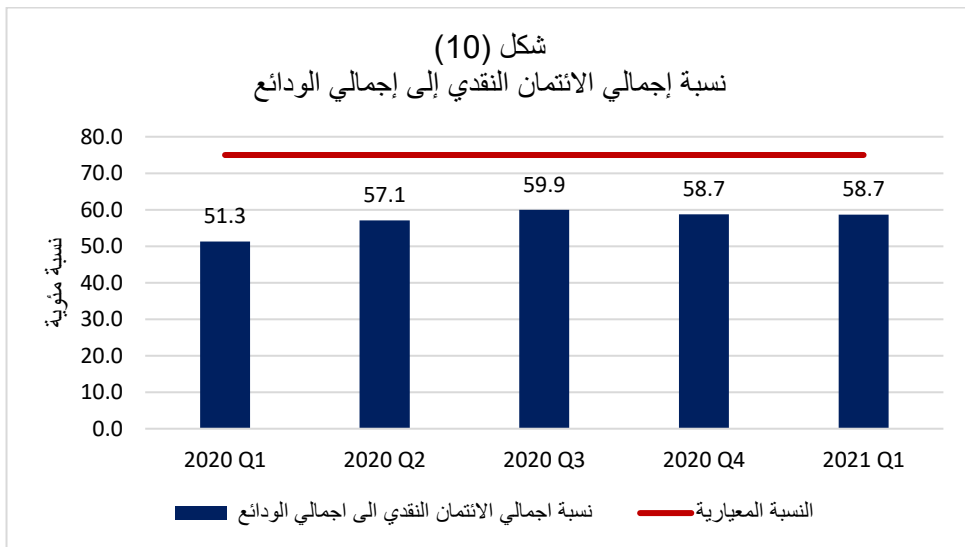
وبالرجوع إلى أنواع الودائع لدى المصارف التجارية يُلاحظ أنَّ نسبة الودائع الجارية هي النسبة الأكبر من إجمالي الودائع لدى المصارف، والشكل (9) يوضح نسبة الودائع الجارية والثابتة والتوفير إلى إجمالي الودائع لدى المصارف التجارية، إذ يتضح أن نسبة الودائع الجارية إلى إجمالي الودائع لدى المصارف التجارية قد ارتفعت من (73 %) في الفصل الأول عام 2020 إلى (74.5 %) لنفس الفصل عام 2021، فيما انخفضت الودائع الثابتة إلى (9.9 %) في الفصل الأول عام 2021 بعدما كانت (11.8 %) من الفصل نفسه عام 2020، أما بالنسبة لودائع التوفير فقد ارتفعت إلى (15.6 %) خلال الفصل الأول عام 2021 بعد ما كانت (15.1 %) لنفس الفصل عام 2020.



المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الاحصائي والاقتصادي.

### 3- إجمالي الائتمان النقدي / إجمالي الودائع:

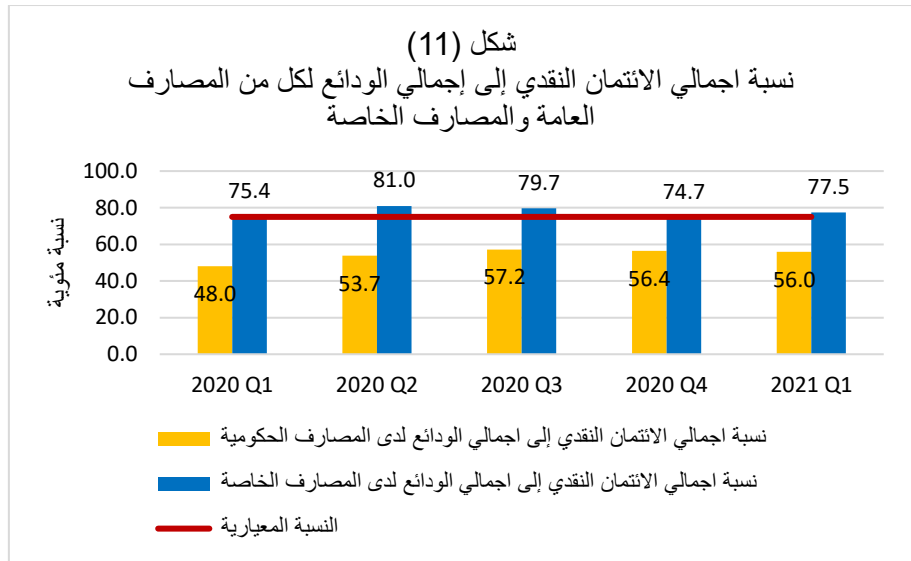
للحفاظ على سيولة كافية لدى المصارف وذلك لمواجهة سحبات العملاء وإجراء نشاطات المصرف المالية فإن البنك المركزي العراقي أكد على أن هذه النسبة يجب ألا تتجاوز (75%) وتُقاس هذه النسبة من طريق قسمة إجمالي الائتمان النقدي إلى إجمالي الودائع لدى المصارف العاملة، والذي يُعبر عن حالة السيولة في الأجل الطويل للقطاع المصرفي، والشكل (10) يوضح هذه النسبة:



المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الإحصائي والاقتصادي.

يتضح من الشكل (10) إنَّ نسبة إجمالي الائتمان النقدي إلى إجمالي الودائع بلغت (58.7%) في الفصل الأول 2021 وهي لم تتجاوز النسبة المعيارية التي حددها البنك المركزي (75%)، ولكن بالمقارنة مع نفس الفصل من عام 2020 يلحظ أن هناك ارتفاعاً ملحوظاً في نسبة نمو الائتمان النقدي بلغ (18.4%).

إن الشكل (10) يوضح نسبة الائتمان النقدي إلى الودائع لإجمالي المصارف العاملة، ولكن بالعودة إلى المصارف الخاصة والمصارف العامة كلاً على حدة يتضح إن المصارف الخاصة قد تجاوزت هذه النسبة التي حددها البنك المركزي والشكل (11) يوضح ذلك:



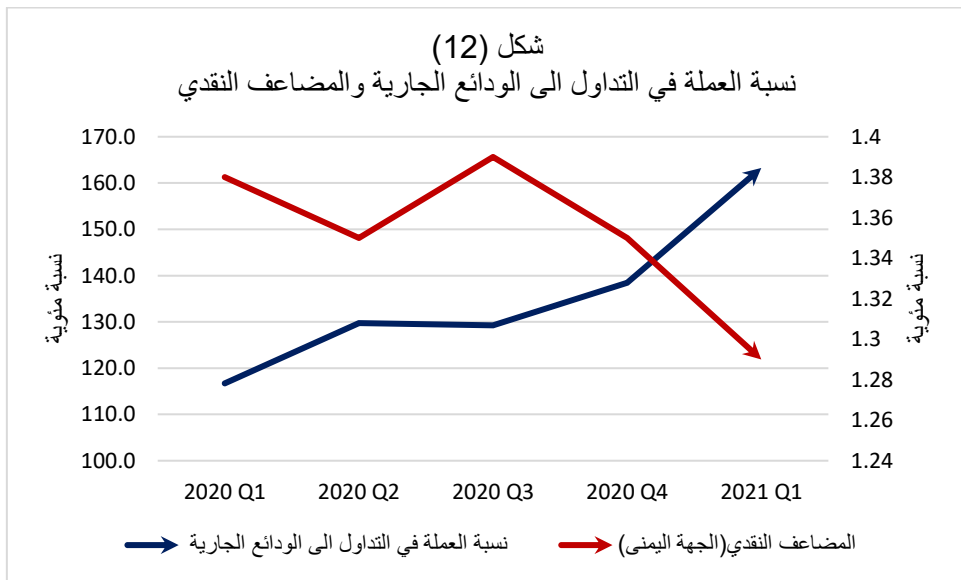
المصدر: البنك المركزي العراقي، قسم الإحصاءات النقدية والمالية.

بلغت هذه النسبة (77.5%) في الفصل الأول من عام 2021 لدى المصارف الخاصة، والسبب يعود في ذلك إلى انخفاض حجم الودائع لدى المصارف الخاصة مقارنة بنظيرتها المصارف العامة، إذ بلغت نسبة الودائع لدى المصارف الخاصة إلى إجمالي الودائع (12%) في الفصل الأول من عام 2021، بينما بلغت لدى المصارف العامة (88%) لنفس المدة، ويعود السبب إلى انخفاض الودائع لدى المصارف الخاصة هو توجه الجمهور نحو المصارف العامة بسبب ارتفاع الثقة بتلك المصارف، وايضاً لحدثة بعض المصارف ولاسيما الإسلامية التي مازالت تنافس في استقطاب الودائع مما أدى إلى استخدام هذه المصارف جزءاً من رؤوس أموالها في منح الائتمان، لذلك أصبح من الضروري بالنسبة للمصارف الحديثة القيام بالحملات الدعائية

لاستقطاب الودائع والتي بدورها سوف تؤثر بالإيجاب على هذه النسبة وتكون ضمن الحدود التي وضعها البنك المركزي، أما بالنسبة إلى المصارف العامة فهي لم تتجاوز هذه النسبة.

#### 4- المضاعف النقدي:

يُعد المضاعف النقدي من أهم المؤشرات التي يمكن من خلالها التعرف على حجم النشاط المصرفي ومدى استقرار القطاع المصرفي، إذ يعكس المضاعف النقدي مدى رغبة وقدرة المصارف على تحويل الودائع إلى ائتمان، لذلك فإن المضاعف النقدي يمثل نشاط الجهاز المصرفي العامل داخل الاقتصاد و يتكون أساساً من حجم الائتمان الممنوح داخل القطاع الحقيقي، إذ يعكس قدرة المصارف على منح الائتمان وبالتالي زيادة الخدمات التي يقدمها الجهاز المصرفي إلى الجمهور، كما ويبين قدرة المصارف على جذب الودائع، حيث أن عملية منح الائتمان تحتاج إلى سيولة كافية تمثل الودائع جزءاً مهماً منها ، والشكل (12) يوضح نسبة المضاعف النقدي:



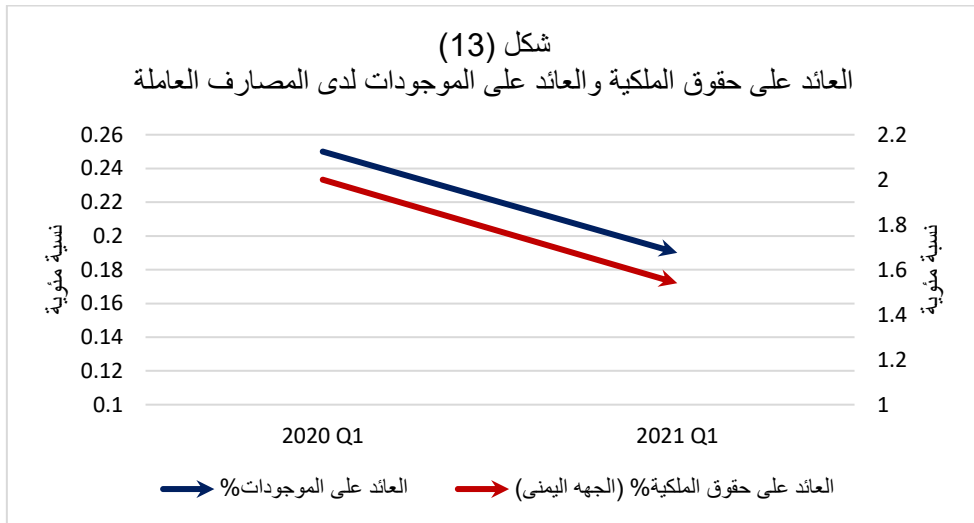
المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الاحصائي والاقتصادي.

يتضح من الشكل (12) إن هناك انخفاضاً في نسبة المضاعف النقدي في الفصل الأول من عام 2021 مقارنة بنفس الفصل من عام 2020 ليصل إلى (1.29%) بعد أن كانت (1.38%)

في الفصل السابق، بينما في المقابل كان هنالك زيادة في نسبة العملة في التداول إلى الودائع الجارية، اذ بلغت في الفصل الأول من عام 2021 (163.3%) بعد أن كانت (116.7%) في الفصل نفسه من عام 2020، وهذا يعني إن الكتلة النقدية المصدرة من البنك المركزي العراقي لم تذهب باتجاه المصارف و إنما ذهبت خارج المصارف، ذلك لأن الاقتصاد العراقي هو اقتصاد نقدي (يعتمد على النقد (cash) في تسوية المبادلات التجارية وإبراء الذمم) ما يدفع الأفراد إلى اكتناز جزء كبير منها، بمعنى إن سلوك الأفراد قد توجه نحو الاكتناز أي وجود العزوف عن إيداع الأموال في المصارف وانخفاض الودائع لديها، مما يتطلب تعزيز المدفوعات الإلكترونية وتغيير هيكل الاقتصاد، وهذا انعكس بدوره على انخفاض نشاط الجهاز المصرفي داخل الاقتصاد، ومن الجدير بالذكر إن الكتلة النقدية المصدرة من البنك المركزي والتي هي خارج الجهاز المصرفي قد ارتفعت بنسبة (40%) خلال المدة من الفصل الأول (Q1 2020-Q1 2021) لتصل إلى (69,224,799) مليون دينار.

#### 5-ربحية المصارف:

يوضح هذا المؤشر العائد الذي تحصل عليه المصارف أو الخسارة التي تتعرض لها، والشكل (13) يوضح العائد على حقوق الملكية والعائد على الموجودات للمصارف العاملة في العراق:

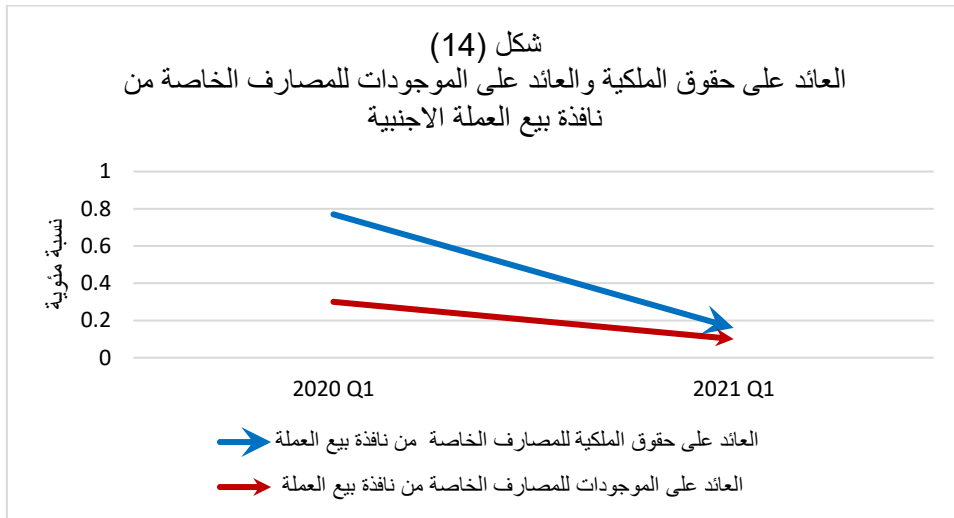


المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث.

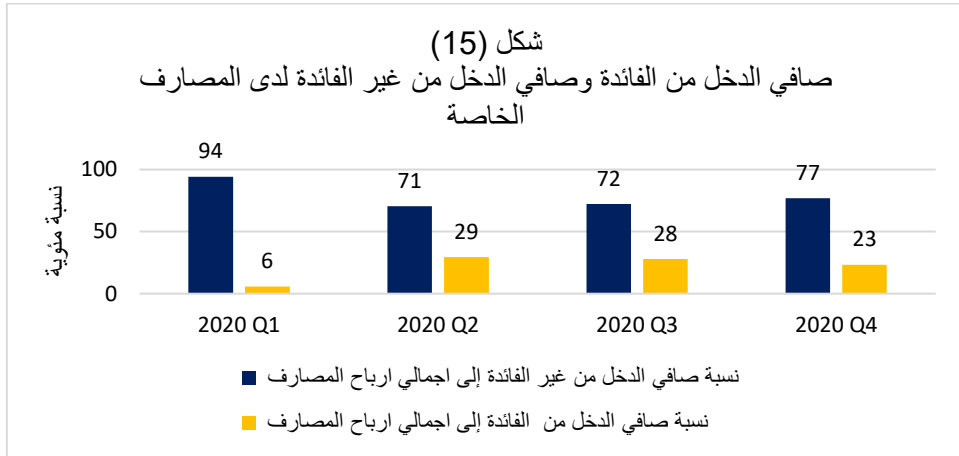
يوضح الشكل (13) إنّ هناك انخفاضاً في نسبة العائد على الموجودات والعائد على حقوق الملكية إذ انخفض العائد على الموجودات في الفصل الأول من عام 2021 إلى (0.19%) بعد أن كان (0.25%) للفصل ذاته من عام 2020، أما نسبة العائد على حقوق الملكية فقد شهد انخفاضاً أيضاً من (2%) في الفصل الأول لعام 2020 إلى (1.54%) للفصل ذاته من عام 2021.

#### 6- ربحية المصارف الخاصة من نافذة بيع العملة الأجنبية :

إن هذا المؤشر يوضح ربحية المصارف الخاصة من نافذة بيع العملة الأجنبية، ومن الجدير بالذكر إن حصة أرباح المصرف من الدولار الواحد يكون (10) دنانير، لذلك سوف يتم قياس هذا المؤشر على افتراض إن حصة أرباح المصرف (7) دنانير للدولار الواحد وإن (3) دنانير من كل دولار تذهب لتغطية مصاريف نشاط المصرف، والشكل (14) يوضح ذلك:

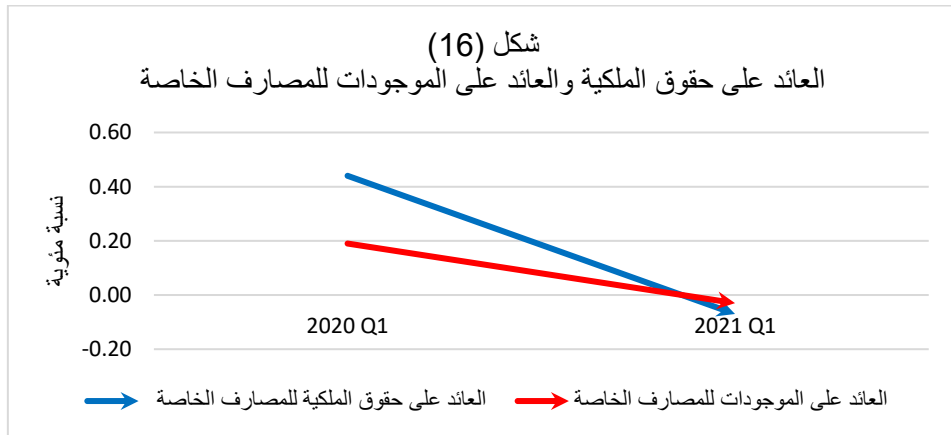


يتضح من الشكل (14) إن العائد على حقوق الملكية من مشتريات المصارف الخاصة من نافذة بيع العملة أنخفض من (0.77%) في الفصل الأول عام 2020 إلى (0.16%) خلال ذات الفصل من عام 2021 كذلك الأمر بالنسبة إلى العائد على الموجودات أنخفض من (0.3%) إلى (0.1%) خلال ذات المدة وهذا الأمر يعود إلى انخفاض مشتريات المصارف الخاصة لعملة الدولار من نافذة بيع العملة بنسبة (76%-) خلال الفصل الأول 2021 مقارنة بذات الفصل من عام 2020 مما أدى إلى انخفاض العائد المتحصل من نافذة بيع العملة بالنسبة للمصارف الخاصة. وعند العودة إلى أرباح المصارف الخاصة المتحصلة من النشاطات المصرفية المتمثلة بالفائدة المتحصلة من منح الائتمان نجد إن هذه الأرباح لا تشكل نسبة كبيرة من أرباح المصارف والشكل (15) يوضح صافي الدخل المتحصل من الفائدة وصافي الدخل المتحصل من غير الفائدة:



المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث.

يتضح من الشكل (15) إن صافي الدخل المتحصل من غير الفائدة لدى المصارف الخاصة يشكل نسبة (77%) من إجمالي الدخل لدى المصارف في نهاية عام 2020، مما يعني أن النشاط المصرفي الحقيقي للمصارف ضعيف يتمثل بعملية منح القروض والدخول إلى القطاع الحقيقي لأجل ممارسة العمل المصرفي، ذلك لأن الدخل المتحصل من الفائدة ضعيف مقارنة بالدخل من غير الفائدة الذي يمثل الدخل المتحصل من نافذة بيع العملة جزء مهم منها، إن انخفاض مشتريات المصارف الخاصة من نافذة بيع العملة الأجنبية أدى إلى انخفاض إجمالي الدخل لدى المصارف الخاصة والشكل (16) يمثل العائد على حقوق الملكية والعائد على الموجودات لدى المصارف الخاصة :



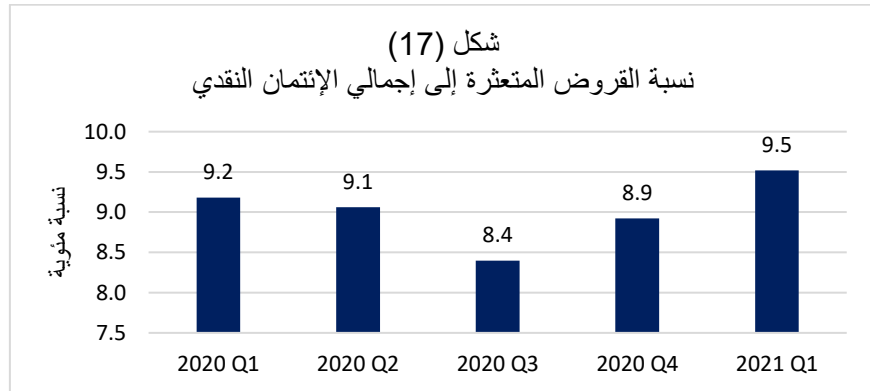
المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث.

يتضح من الشكل (16) أن هناك انخفاضاً في العائد على حقوق الملكية والعائد على الموجودات لدى المصارف الخاصة لتصبح قيمة سالبة في الفصل الأول من عام 2021، إذ بلغ العائد على حقوق الملكية للمصارف الخاصة في نهاية الفصل الأول من عام 2021 (0.07-%) بينما بلغ العائد الموجودات لنفس الفصل للمصارف الخاصة (0.03-%)، أي أن المصارف الخاصة بدأت بتحقيق خسائر خلال هذا الفصل، وذلك بسبب انخفاض نشاطها داخل نافذة بيع العملة وانخفاض مشترياتها من العملة الأجنبية بسبب انخفاض الطلب على شراء الدولار بسبب تغير سعر الصرف وكذلك إعادة تقييم المصارف التي أطلقها البنك المركزي في نهاية عام 2020 والذي تم على أساسه الحد من دخول بعض المصارف إلى النافذة التي حصلت على إشارة متدنية في هذا التقييم. خلاصة القول إن المصارف الخاصة تعتمد بشكل كبير على نافذة بيع العملة الأجنبية في نشاطها، وإن نشاطها داخل القطاع الحقيقي قد انخفض خلال الفصل الأول من عام 2021 وهذا ما تم إيضاحه خلال مؤشر المضاعف النقدي، كما وإنها بدأت بتحقيق خسائر خلال ذات الفصل بسبب انخفاض مشترياتها من العملة الأجنبية.

## 7- القروض المتعثرة/ إجمالي الائتمان النقدي:

يقاس هذا المؤشر عن طريق قسمة القروض المتعثرة على إجمالي الائتمان النقدي، والشكل

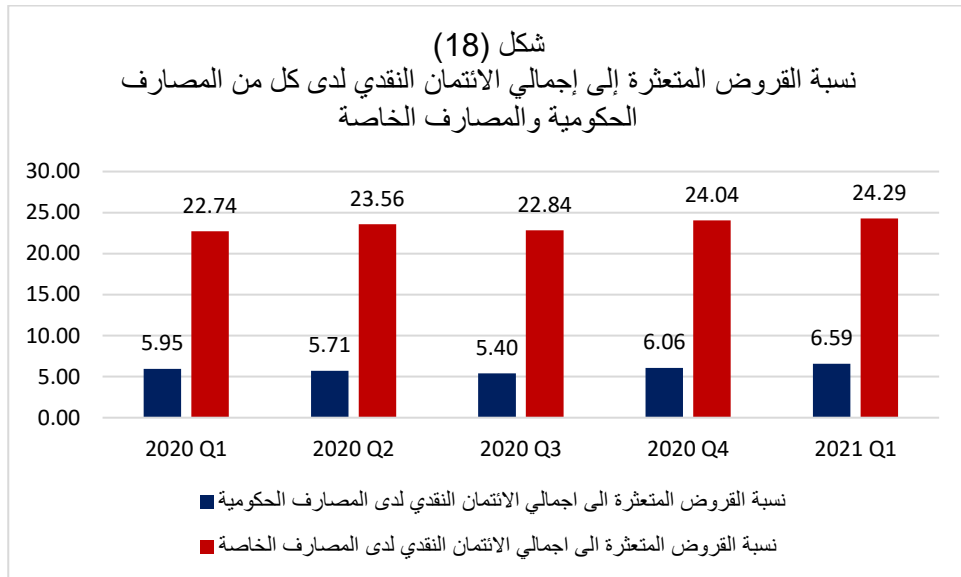
(17) يوضح ذلك :



المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث.

يتبين من الشكل (17) إن نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الائتمان النقدي في الفصل الأول من عام 2021 قد ارتفعت إلى (9.5%) بعد أن كانت (9.2%) للفصل ذاته عام 2020، ورغم انخفاض نمو الائتمان النقدي للمصارف إلى أن هناك زيادة في نسبة نمو القروض المتعثرة، إن هذه النسبة تمثل إجمالي المصارف العاملة وانخفاضها يعد أمراً إيجابياً بالنسبة لسلامة واستقرار القطاع المصرفي .

ولكن عند العودة إلى تفصيل المصارف من حيث ملكيتها نجد إن هناك زيادة في نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الائتمان النقدي لدى المصارف الخاصة أكثر من نظيرتها المصارف العامة، والشكل (18) يوضح ذلك :

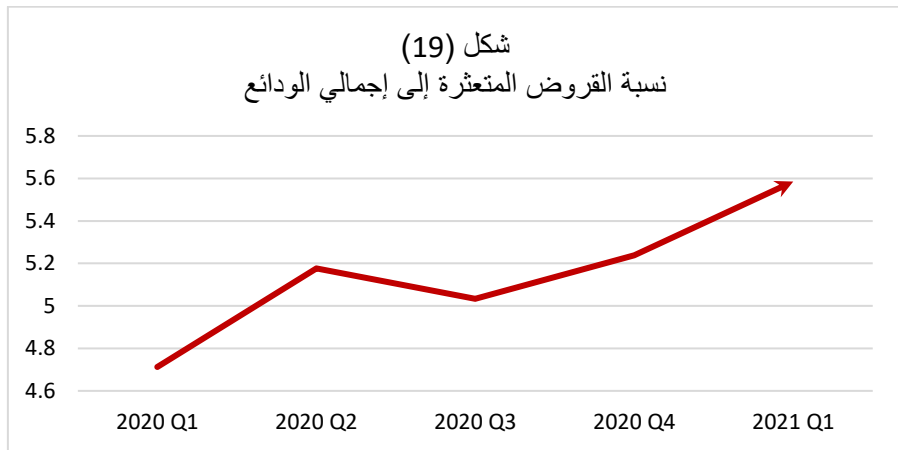


المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث.

إن نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الائتمان النقدي لدى المصارف الخاصة مرتفعة جداً ، إذ زادت هذه النسبة من (22.74%) في الفصل الأول عام 2020 إلى (24.29%) لذات الفصل من عام 2021، بنسبة نمو بلغت (33.7 % ) وإن حجم القروض المتعثرة لدى المصارف الخاصة يشكل أكثر من خمس الائتمان النقدي الممنوح لديها، رغم إن الائتمان النقدي الممنوح من المصارف الخاصة لا يشكل سوى (16%) من إجمالي الائتمان الممنوح خلال الفصل الأول عام 2021، أما بالنسبة للمصارف العامة أيضاً فهناك ارتفاع في هذه النسبة من (5.95%) في الفصل إلى (6.59%) خلال ذات المدة، علماً إن نسبة الائتمان النقدي الممنوح من المصارف العامة إلى إجمالي الائتمان يشكل (84%) خلال الفصل الأول من عام 2021، إن هذا الارتفاع في حجم الديون المتعثرة لدى المصارف الخاصة يحتم عليها الالتزام بالضوابط السليمة في عملية منح الائتمان من خلال دراسة حالة الزبون والجدوى الاقتصادية للمشروع وغيرها.

## 8- القروض المتعثرة/ إجمالي الودائع :

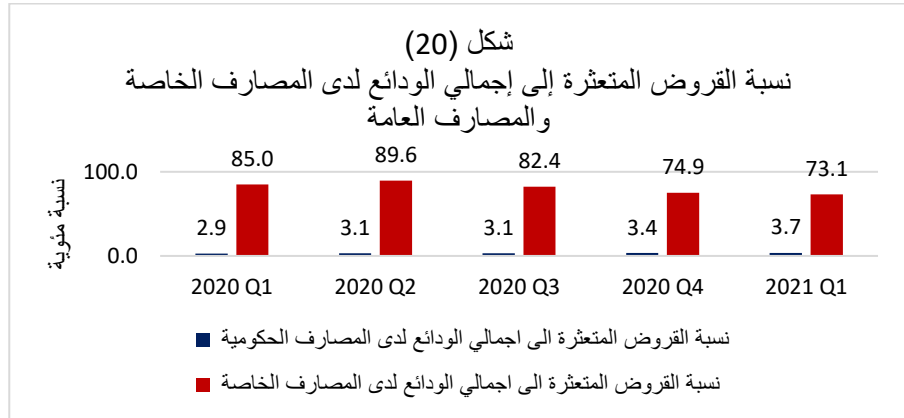
يُقاس هذا المؤشر عن طريق قسمة القروض المتعثرة على إجمالي الودائع لدى المصارف، والشكل (19) يوضح ذلك:



المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والابحاث.

يُلاحظ أنّ نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الودائع قد ارتفعت من (4.7%) في الفصل الأول لعام 2020 إلى (5.5%) لذات الفصل من عام 2021، الأمر الذي يتطلب متابعة أكبر من المصارف على القروض الممنوحة إلى الجمهور.

وبالعودة إلى تصنيف المصارف من حيث الملكية نجد إن هناك ارتفاعاً في هذه النسبة للمصارف الخاصة والشكل (20) يوضح ذلك:



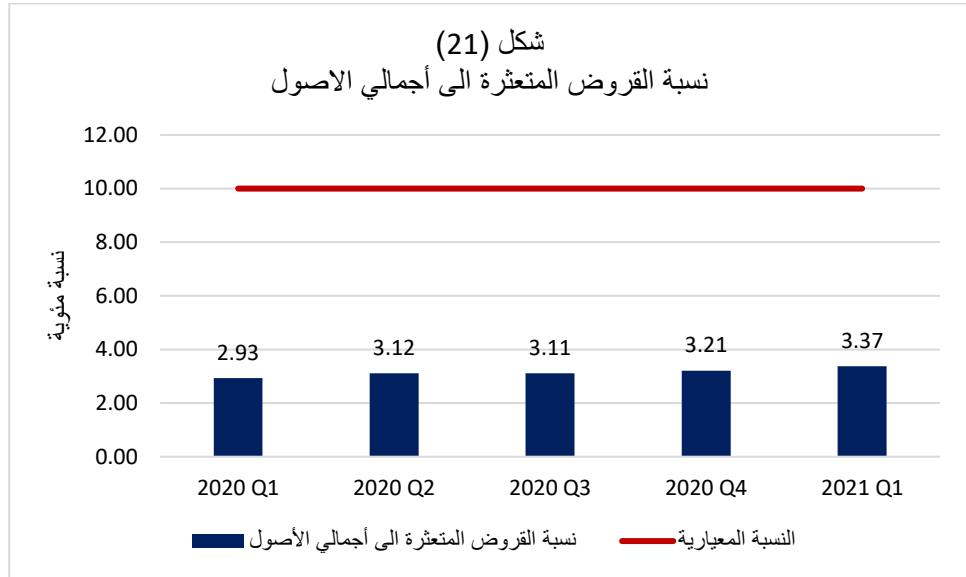
المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والابحاث.

أن نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الودائع لدى المصارف الخاصة مرتفعة جداً إذ بلغت في الفصل الأول 2021 (73.1%) بينما بلغت المصارف الحكومية (3.7%)، وهذه النسبة كبيرة جداً وتؤثر كثيراً على ودائع المصرف وحجم السيولة المتوفرة لديه وتزيد من احتمالية تعرضه للخسائر، لذلك أصبح من الضروري اتباع الأساليب العلمية الصحيحة وتنفيذ التعليمات التي أصدرها البنك المركزي كافة في عملية منح الائتمان لضمان عدم التعثر من المصارف الخاصة، علماً إن نسبة حجم الودائع لدى المصارف الخاصة إلى إجمالي الودائع بلغ (12.5%) خلال الفصل الأول من عام 2021 وهو منخفض إذا ما قورن بنظيرتها المصارف العامة التي بلغ لديها (87.5%) خلال ذات المدة .

## 9- القروض المتعثرة/ إجمالي الأصول :

يُقاس هذا المؤشر عن طريق قسمة القروض المتعثرة على إجمالي الأصول لدى المصارف، إذ كشفت تجارب الدول والأدبيات الاقتصادية إن تجاوز هذه النسبة (10%) ينذر بحدوث أزمة مصرفية<sup>(1)</sup>.

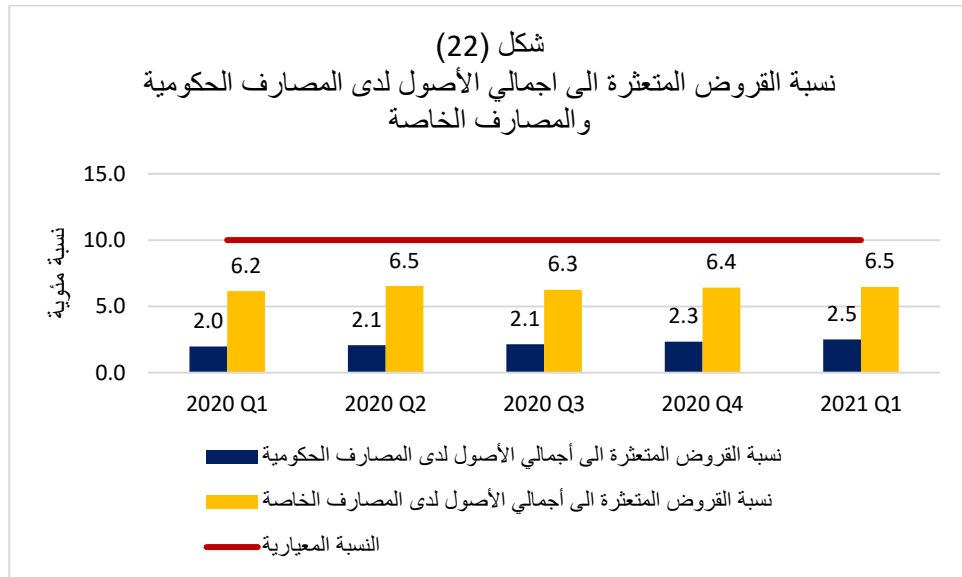
<sup>1</sup> Asli Demircug –Kunt and Enrica Detragiache, The Determinants of Banking Crises in Developing- and Developed Countries, International Monetary Fund, 1998, No1, Vol 45.



المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث.

يوضح الشكل (21) نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الأصول لدى المصارف العاملة في العراق، ويُلاحظ أنَّ النسبة ارتفعت إلى (3.37%) في الفصل الأول لعام 2021 بعد أن كانت (2.93%) لذات الفصل عام 2020 ، إن نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الأصول لم تتجاوز النسبة المعيارية إذا ما تم قياسها إلى إجمالي المصارف.

وبالعودة إلى تفصيل المصارف حسب الملكية نجد أن المصارف الخاصة أو الحكومية لم تتجاوز النسبة المعيارية إلى الآن والشكل (22) يوضح ذلك:

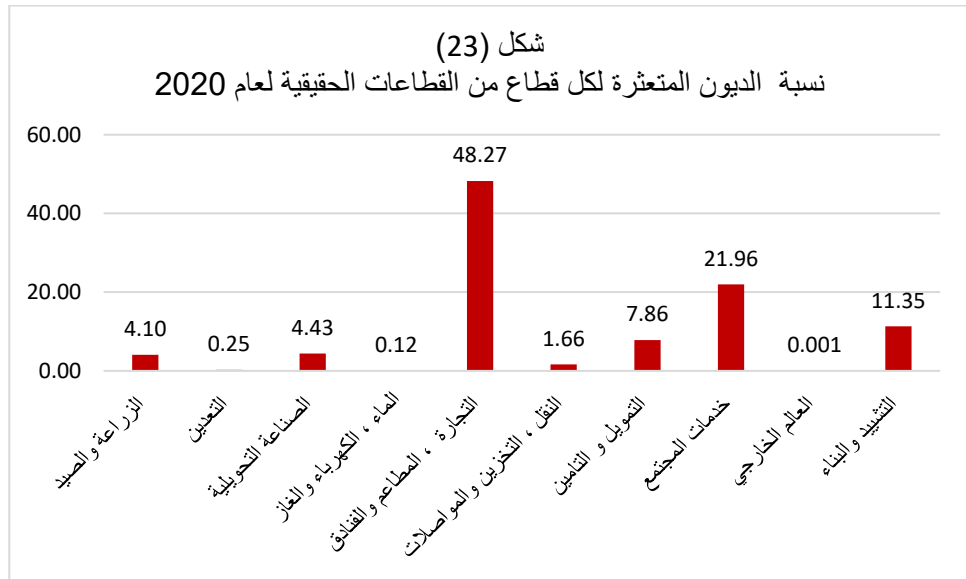


المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث.

يوضح الشكل (22) إن نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الأصول لدى المصارف الخاصة أو المصارف العامة لم تتجاوز النسبة المعيارية (10%)، ولكن هناك ارتفاع في نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الأصول لدى المصارف الخاصة، إذ ارتفعت هذه النسبة من (6.2%) في الفصل الأول من عام 2020 إلى (6.5%) لذات الفصل من عام 2021، لذلك توجب الحذر في عملية منح القروض، وبالعودة إلى المصارف الحكومية فقد ارتفعت هذه النسبة أيضاً إلى (2.5%) في الفصل الأول عام 2021 بعد أن كانت (2%) لنفس الفصل عام 2020.

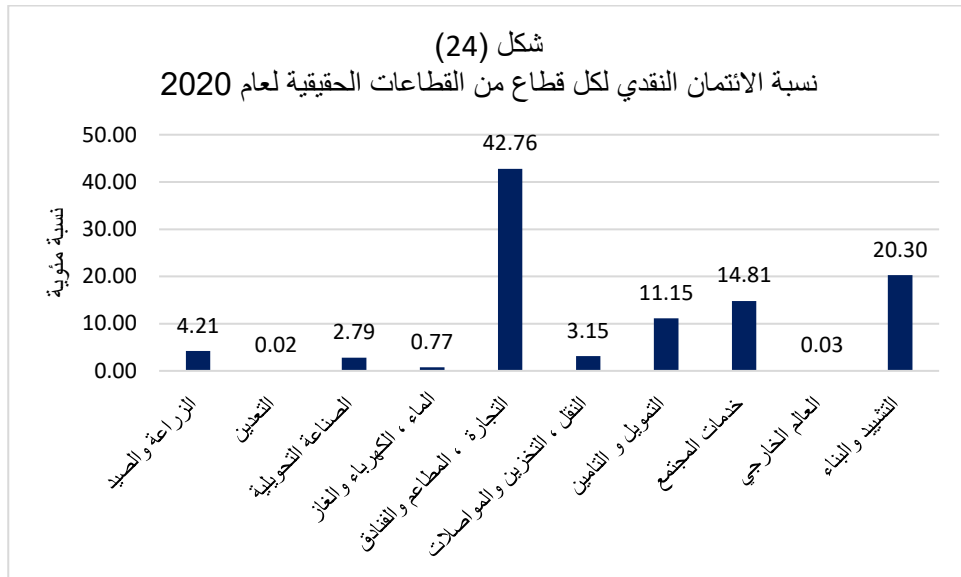
#### 10-التوزيع القطاعي للديون المتعثرة :

يهتم هذا المؤشر بتحديد أكثر القطاعات داخل القطاع الحقيقي التي لديها ديون متعثرة، والشكل (23) يوضح التوزيع القطاعي للديون المتعثرة :



المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث.

يتضح من الشكل (23) أن قطاع التجارة هو صاحب النسبة الأكبر للديون المتعثرة إذ بلغت (48.27%) في نهاية عام 2020 ثم خدمات المجتمع (21.96%) خلال ذات المدة، لذلك استوجب على المصارف أن تكون أكثر حيطة وحذر في منح الائتمان داخل قطاع التجارة والمطاعم والفنادق، لتجنب تعثر أموالها وضمان سلامة أموال المودعين، ومن الجدير بالذكر أن قطاع التجارة هو صاحب النسبة الأكبر في الائتمان التعهدي الممنوح، والشكل (24) يوضح التوزيع القطاعي للائتمان النقدي :

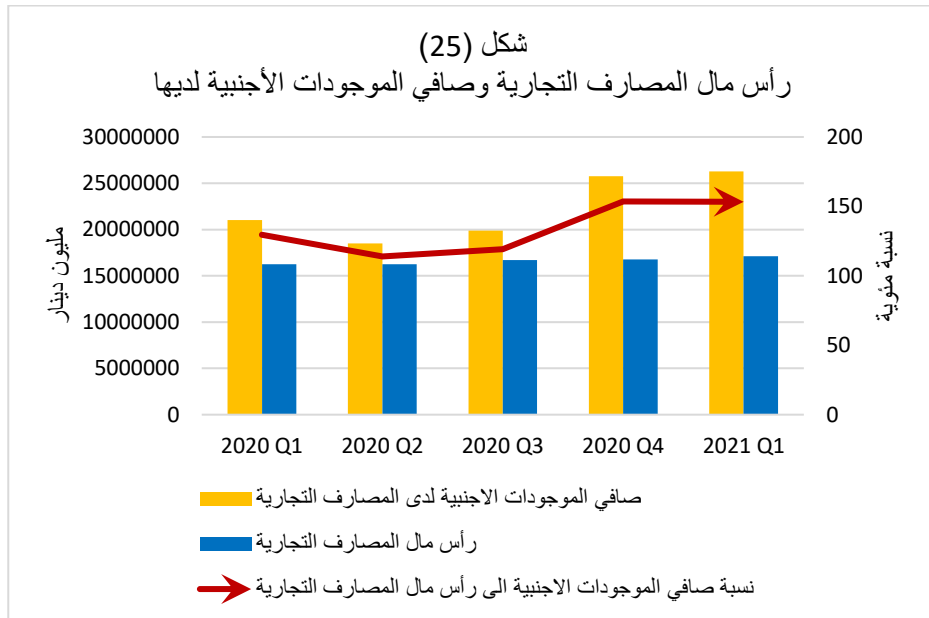


المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والإبحاث.

يتضح من الشكل (24) إن قطاع التجارة هو صاحب النسبة الأكبر في حجم الائتمان النقدي الممنوح إلى القطاعات الحقيقية، وهو صاحب النسبة الأكبر في حجم الديون المتعثرة في نهاية عام 2020، ولكن من الجدير بالذكر أن قطاع خدمات المجتمع هو صاحب ثاني أكبر نسبة في حجم الديون المتعثرة نهاية عام 2020 بنسبة بلغت (21.96%) ولكن بالعودة إلى التوزيع القطاعي للائتمان النقدي نجد إن نسبته أقل بكثير أذ بلغت (14.81%) وهذا الأمر يدعو المصارف إلى أن تكون أكثر حرصاً عند منح الائتمان النقدي داخل قطاع خدمات المجتمع.

#### 11- صافي الموجودات الأجنبية / رأس مال المصارف :

يُقاس هذا المؤشر بقسمة صافي الموجودات الأجنبية للمصارف التجارية على رأس مال المصارف التجارية، والشكل (25) يوضح هذه النسبة والتي تبين الاحتفاظ بالعملة الأجنبية لدى المصارف التجارية في حال تعرضت العملة الوطنية إلى تقلبات حادة :



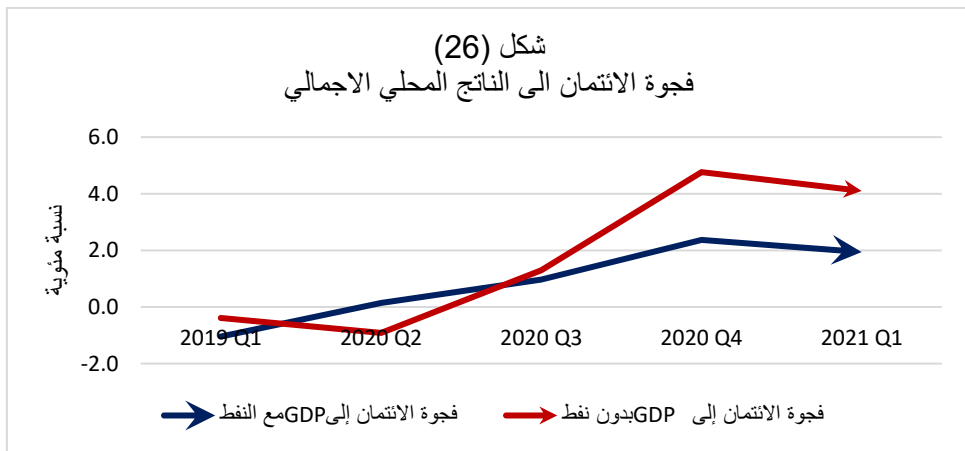
المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الاحصائي والاقتصادي.

يتضح من الشكل (25) إن قيمة نسبة صافي الموجودات الأجنبية لدى المصارف التجارية قد ارتفعت من (129%) خلال الفصل الأول من عام 2020 إلى (153%) خلال ذات الفصل من عام 2021، من الجدير بالذكر إن قيمة الدينار العراقي قد انخفضت خلال الفصل الأول من عام 2021 الأمر الذي يجعل قيمة الموجودات الأجنبية التي تحتفظ بها المصارف التجارية ترتفع، أي إن حجم الموجودات الأجنبية أكبر من حجم رؤوس أموال المصارف، فحجم الموجودات الأجنبية لدى المصارف التجارية قد يعرضها إلى خطر انخفاض قيمتها في حال كان هناك ارتفاع في قيمة العملة المحلية، لكن في المقابل هناك انخفاض في سعر صرف الدينار العراقي عند (1461) ديناراً للدولار الواحد أثناء الفصل الأول لعام 2021 بعد أن كان (1227) ديناراً للدولار لذات الفصل عام 2020، هذا الانخفاض في سعر صرف العملة المحلية يؤدي إلى ارتفاع قيمة الموجودات الأجنبية لدى المصارف العاملة، كما و إن مصدر الأصول الأجنبية لدى القطاع

المصرفي هو مصدر داخلي<sup>(1)</sup>، واحتفاظ البنك المركزي بنسب كافية من الأصول الأجنبية مقارنة مع عرض النقد بالمعنى الواسع، إذ بلغت نسبة الأصول الأجنبية إلى عرض النقد بالمعنى الواسع (66%) في الفصل الأول عام 2021، مما يجعل الزيادة في نسبة الموجودات الأجنبية إلى رأس مال المصارف مسيطر عليه من السلطة النقدية في العراق.

## 12- فجوة الائتمان للناتج :

تُعرّف فجوة الائتمان للناتج بأنها نسبة الائتمان المقدّمة للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي مطروحاً منه الاتجاه العام لنسبة الائتمان إلى القطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي، وتتراوح القيمة المعيارية لهذا المؤشر بين (2- 10)، وكلما اقتربت النسبة المقدرة من الحد الأعلى أو تجاوزته فإنّ ذلك يشير إلى احتمالية حدوث أزمة مصرفية بسبب زيادة نمو الائتمان بمعدل أكبر من الزيادة في نمو الناتج المحلي الإجمالي ومن ثمّ يتطلب الأمر إعداد مصدّات كافية لتفادي المخاطر المحتملة، والشكل (26) يوضح ذلك<sup>2</sup>:



المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الاحصائي والاقتصادي.

<sup>1</sup> المقصود هنا عدم قيام المصارف العراقية بالاقتراض من الخارج بالعملة الأجنبية وإعادة إقراضها بالعملة المحلية  
<sup>2</sup> لمزيد من المعلومات حول طريقة احتساب فجوة الناتج راجع البنك المركزي العراقي، تقرير الإنذار المبكر العراقي العدد 18،  
 الفصل الأول 2020، ص 23-24

إنَّ فجوة الائتمان تقيس سرعة معدل نمو الائتمان المصرفي نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي التي يجب ألا تتعدى (10 %)، ومن الشكل (26) يتضح إنَّ هذه الفجوة بلغت (1.9%) في حال اعتماد بيانات الناتج المحلي الإجمالي مع النفط، وقد بلغت (4.1%) في حال اعتماد البيانات دون النفط، والملاحظ إن هناك ارتفاعاً في النسبة في حال اعتماد البيانات دون نفط ويرجع ذلك أساساً إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي دون نفط خلال الفصل الأول 2021 والنسبة الكبيرة التي يشكلها النفط الخام من الناتج المحلي الإجمالي العراقي بالأسعار الجارية بلغت (44.24%) خلال نفس الفترة.

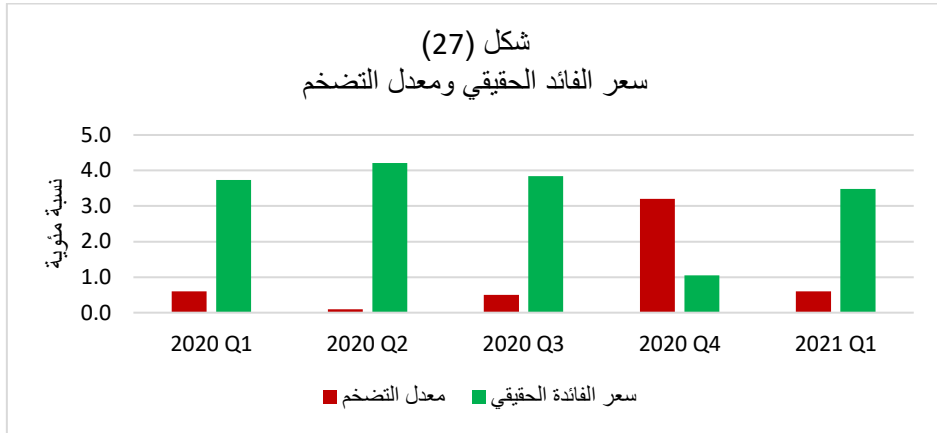
## الفصل الثالث

### تحليل مؤشرات أداء الاقتصاد الكلي

#### أولاً: معدل التضخم :

يُقاس التضخم من خلال احتساب التغير في الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI) إذ أن التضخم هو مقياس كمي يعبر عن الارتفاع في مستوى الأسعار والخدمات داخل الاقتصاد خلال الزمن، فتتخفص القوة الشرائية لعملة البلد، وعند العودة إلى أسعار المستهلك يلحظ إنها سجلت ارتفاعاً خلال الفصل الأول من عام 2021 ليبلغ (110.3%) مقارنة بذات الفصل من عام 2020 مُسجلاً (105.8%) أي بمقدار تغير (4.3%) والذي يمثل معدل التضخم السنوي، وكان لانخفاض قيمة العملة المحلية أمام الدولار دور في ارتفاع المستوى العام للأسعار، ذلك لأن غالبية احتياجات الاقتصاد مستوردة ومقومة بالدولار مما أدى إلى ارتفاع أسعارها، إن الارتفاع في الرقم القياسي لأسعار المستهلك يرجع إلى ارتفاع مجموعة من السلع الداخلة في حسابه، فسجل قسم الأغذية والمشروبات غير الكحولية ارتفاعاً قدره (2.2%)، وسجل قسم التبغ ارتفاعاً قدره (1.6%)، كما سجل قسم الملابس والأحذية ارتفاعاً قدره (2.4%) كذلك سجل قسم الصحة ارتفاعاً قدره (0.4%)، وسجل قسم المطاعم والفنادق ارتفاعاً قدره (0.2%)<sup>(1)</sup>، والشكل (27) يوضح معدل التضخم ومعدل سعر الفائدة الحقيقي :

1 -وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، تقرير الأرقام القياسية لأسعار المستهلك، كانون الأول 2020.

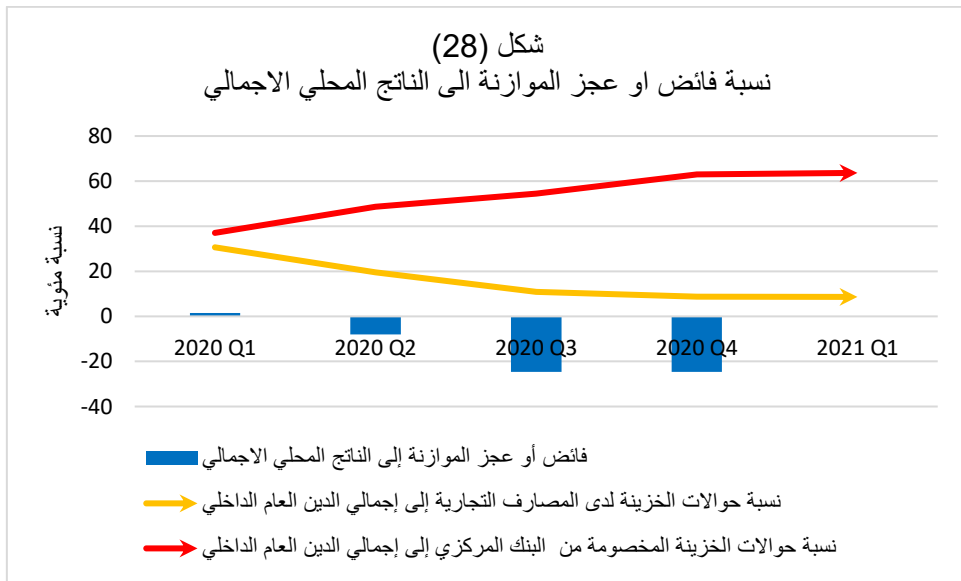


المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الاحصائي والاقتصادي.

## ثانياً: فائض أو عجز الموازنة العامة إلى GDP:

يوضح هذا المؤشر نسبة التغير الذي يحصل في الموازنة العامة سواء بالإيجاب (فائض) أم

بالسلب (عجز)، والشكل (28) يبين ذلك:

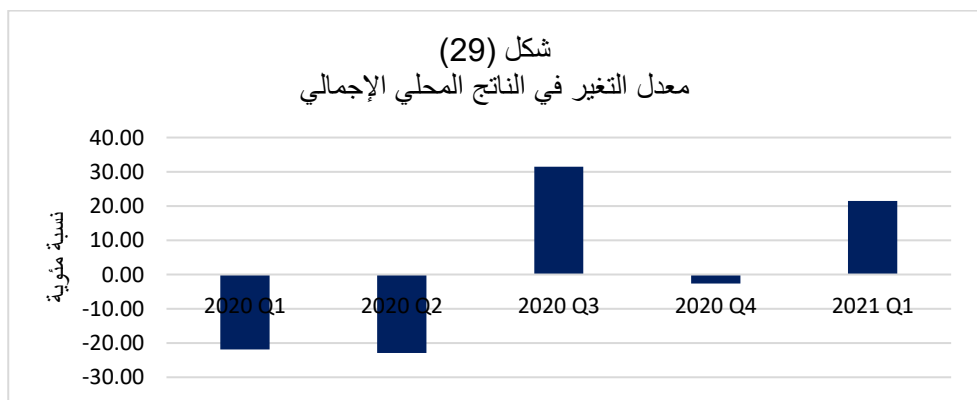


المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الاحصائي والاقتصادي.

يتضح من الشكل (28) إن الموازنة العامة للدولة قد حققت عجزاً في الفصل الأول من عام 2021 قد بلغ (0.2- %) ، إذ بلغ إجمالي العجز في الموازنة أكثر من (131) مليار دينار، أما بالنسبة إلى حوالات الخزينة لدى المصارف التجارية إلى إجمالي الدين العام فقد انخفضت إلى (8.7%) في الفصل الأول عام 2021 بعدما كانت (30.6%) خلال ذات الفصل عام 2020، لكن في المقابل ارتفعت نسبة الحوالات المخصصة من البنك المركزي إلى الدين العام الداخلي إلى (63.6%) بعدما كانت (37.4%) خلال ذات الفترة، والحقيقة إن دور المصارف في منح الائتمان ضعيف داخل الاقتصاد.

### ثالثاً: معدل التغير في الناتج المحلي الإجمالي GDP :

يعد الناتج المحلي الإجمالي من أهم المؤشرات التي تستخدم للتعبير عن مدى تطور النشاط الاقتصادي في البلد، كما إنه يلخص النشاطات الاقتصادية التي قام بها البلد خلال مدة زمنية معينة، ومدى مساهمة كل قطاع من القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي والأهمية النسبية لكل قطاع، لذلك يعد الناتج المحلي الإجمالي وصفاً تفصيلياً للحالة الاقتصادية للبلد، إذ أن زيادة معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي يشير إلى انتعاش النشاط الاقتصادي والعكس صحيح، وقد سجل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في العراق ارتفاعاً ملحوظاً خلال الفصل الأول 2021، والشكل (29) يبين ذلك:



المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، التقديرات الأولية للناتج المحلي الإجمالي.

إعداد

محمد حميد عبد الرزاق / مدير قسم الاستقرار النقدي والمالي

عقيل محمد رشيد / مسؤول شعبة الإنذار المبكر

